انه من الاسماء لا من الصفات وهكذا حكم كتاب وامام وسائر ما يعتبر فيه المعاني خصوصية الذوات
هذا مجمل ما ذكره ولقائل ان يقول الظاهر ان الذات ههنا مبهم في الاصل اذ هم اطلقوا الاله
على كل معبود بحق او باطل من الشجر والحجر والكوكب وغيرها وقد صرح صاحب الكشاف بان الاله
بمعنى المعبود وعلى هذا فيكون في الاصل بمعنى ذات موصوفة بالمعبودية فيكون صفة واما ما قيل
من انه لو كان صفة لم يكن لله تعالى في اصل الوضع اسم مخصوص يجري عليه صفاته وهذا محال ففيه بحث
لان الاله على تقدير كونه اسما ليس مخصوصا له في اصل الوضع يجري عليه صفاته ثم هذا انما يتوجه على النظر
الذي اوردناه على المص بان يقال لما ثبت اشتقاق الاله ولم يظهر دليل على كون الذات المعتبرة
فيه مخصوصة بل الظاهر ان الذات المعتبرة فيه مبهمة فيكون صفة والجواب انه لا يلزم من كون الاله علما
لما ذكروا ان لا يعتبر فيه خصوصية لذات بوجه والحق انهم صرحوا الصفة في وضع الاله فان المفهوم
من كلامهم ان الاله موضوع لذات لا على صفة الابهام كما في الصفة بل يعتبر معها نوع من الخصوص
لكن بينوا الخصوصية المذكورة فتامل واما ثانيا فلان قوله ولان معنى الاشتقاق الخ عطف على قوله
لان ذاته الخ اذ لم يعهد ما يصلح ان يعطف عليه غيره ويرد عليه انه يلزم ان يكونا دليلين على شيء
واحد لكنه ليس كذلك لان الاول دليل على نفي العلمية والثاني دليل على اثبات الوصفية والجواب
ان يقال مراد المص من قوله والحق ان لفظ الله ليس بعلم بل هو وصف في اصله غلب عليه بحيث لا
يستعمل في غيره فهو كالعلم الخ فيكون المدعى مركبا من شيئين احدهما نفي كونه علما والثاني كونه في الاصل
صفة وقوله لان ذاته الخ دليل على جزء المدعى وهو نفي العلمية وقوله ولان معنى الاشتقاق الخ دليل على الجزء
الآخر وهو ثبوت الوصفية فيكون المجموع دليلا على المجموع واما ثالثا فلانه يوجد في نحو المسجد
والمسجد بكسر الجيم وفتحها وكذا في كل المصدر والصفة كالضرب في الضارب مثلا ما ذكره من تعريف
الاشتقاق فيكون كل منهما مشتقا من الآخر والاولى ان يقال الاشتقاق نزع لفظ من آخر عبارة
عن كونهما مشتركين بالصيغة دون المادة مع كون معنى الثاني الآخر غير خارج عن الاول كعالم وعلم
فان العلم جزء العالم وهكذا في سائر المشتقات قال صاحب الحواشي ان اعتبار تعيين الذات
معتبر في هذه الاسماء لان مضربا مثلا يدل على مكان الضرب او زمانه ومضرابا على آلة الضرب
فتعين الذات بانه مكان او زمان او آلة بخلاف الضارب فانه يدل على ما له الضرب دون تعين

والاظهر

بل على ما له ولا يعين الذات المعتبرة فيه اصلا وكذا المضروب يدل على ما عليه الضرب دون تعين الذات قلت
كما ان معنى الضارب ما له الضرب ومعنى المضروب ما به الضرب وكما جاز ان يعين الذات المعتبرة في اسماء الزمان
والمكان يمكن ان يعين الذات المعتبرة في الضارب بالفاعل فالحكم باعتبار تعيين الذات في ذلك دون
هذا الحكم اولى الظاهر ان مبنى هذا الفرق على انه يعرف من اللغة ان معنى اسم الزمان والمكان اعتبر فيه خصوصية
الذات وعلى هذا فالفرق ليس بتحكم ثم ان ما قاله من ان معنى المضروب ما به الضرب يختص بالزمان والمكان
اذ الضرب حاصل في موصوفه كما يقال ان العرض قائم بالمحل حال فيه فتخصيصه باسم الزمان والمكان
تحكم فتامل الا ان يراد بالذات التي اعتبرت في المضرب مثل الزمان والمكان فلزم خصوص الذات
المعتبرة فيه وكذا ما قاله في المضراب من ان معناه ما به الضرب ان كان المراد بباء الآلة الضرب يلزم اعتبار
الآلة فيه فيما فرضه وان اريد مطلق السببية فهو اعم من ان يكون آلة او غيرها فلا يختص بالآلة اذ
الشروط من جملة الاسباب فتخصيص اهل اللغة المضرب مثلا بكونه اسم الزمان او المكان وكذا المضراب
بكونه اسم الآلة يدل بحسب الظاهر على ان المضرب يعتبر فيه خصوصية الزمان والمكان وكذا المضراب
يعتبر فيه خصوصية الآلة اسمان بنيا للمبالغة من رحم قال الشريف العلامة فان قيل الرحمن
صفة مشبهة فكيف يشتق من رحم وهو متعد وكذا يقول في رب وملك حيث عدا صفة مشبهة
واما الرحيم فان جعل صفة مبالغة كما نص عليه سيبويه في قولهم هو رحيم فلانا فلا اشكال وان
وان جعل من الصفات المشبهة كما يشعر به تمثيله بمريض اتجه عليه السؤال اجيب بان الفعل المتعدي
قد يجعل لازما بمنزلة الغرائز فينقل الى فعل بضم العين فيشتق منه الصفة المشبهة وهذا مطرد
في باب المدح والذم كما نص عليه في تصريف المفتاح وذكر المص في الفائق في رفيع الدرجات
ومن ثم قيل رفيع الدرجات اي رفيع درجاته لا رافع الدرجات اولى فان قلت اذا جعل
لازما فما الحاجة الى نقله الى فعل بضم العين قلت لافادة المبالغة لانها تحصل من جعل الفعل بمنزلة
الغرائز او ما في حكمها والغرائز الامور الطبيعية اللازمة كالحسن والقبح وما في حكمها ما صار ملكة
وما يقع انه من فعل بضم العين واكثر اهل العرف ان هذا الباب موضوع للصفات اللازمة
ما جبل الانسان عليه او صار ملكة له بالتكرار فتامل ومنه الرحم لانعطافها على ما فيه
لا يخفى ان الانعطاف الذي يقتضي التفضل والاحسان امر روحاني وانعطاف الرحم على ما فيه

المفرد

Copyright King Saud University